ورقة سياسات

المرأة الأردنية في المؤشرات العالمية

نحو تمكين مستدام

مركز مؤشر الأداء | كفاءة
عمان، الأردن
يونيو / حزيران 2026

Performance Index Center | KAFA'A, 304 Zahran St, Amman, Jordan, Phone:+962 6 4018726
Email: Info@al-adaa.net www.al-adaa.net
مركز مؤشر الأداء | كفاءة، مبنى 304، شارع زهران، عمان، الأردن، هاتف: 4018726 6 962+

الملخص التنفيذي

تستند ورقة السياسات هذه إلى تحليل معمق لدراسة " أداء المرأة الأردنية في المؤشرات العالمية (2018-2024)"، وتهدف إلى تقديم إطار عمل استراتيجي يعزز من دور المرأة كشريك فاعل في التنمية المستدامة، فعلى الرغم من التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات، مثل ارتفاع ترتيب الأردن في تقرير الفجوة العالمية من المرتبة 138 في عام 2018 إلى المرتبة 123 في عام 2024، وتسجيل درجة شبه كاملة في مؤشر التحصيل التعليمي، إلا أن هذا التقدم لم ينعكس بالقدر المأمول على المشاركة الاقتصادية والسياسية الفاعلة.

تسلط هذه الورقة الضوء على التحديات الراهنة، وتقدم مقترحات سياساتية محددة تركز على الانتقال من مرحلة التمكين إلى مرحلة القيادة والتأثير، مع التأكيد على الدور الحيوي للمرأة في صناعة الثقافة وبناء الوعي الوطني.

التحدي الراهن

يتمثل التحدي المركزي في الأردن في الفجوة بين الإنجاز التعليمي والمشاركة الاقتصادية والسياسية. فرغم تفوق الإناث في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي والإلمام بالقراءة والكتابة (نحو 99٪) ، إلا أن المشاركة الاقتصادية للمرأة لا تزال دون الطموح، حيث يعاني سوق العمل من تحديات هيكلية تحد من قدرة النساء على الانخراط الفاعل، مثل الفجوة في الأجور، وضعف فرص الترقّي، وصعوبة الوصول إلى التمويل.

على الصعيد السياسي، ورغم ارتفاع نسبة النساء في المناصب الوزارية إلى 22.2٪ في عام 2024، وزيادة تمثيلهن في مجلس النواب إلى 19.6٪، إلا أن هذا التحسن لا يزال هشًا ويعتمد بشكل كبير على الكوتا والتدخلات التشريعية، دون أن يترسخ كتحول ثقافي ومؤسسي مستدام.

علاوة على ذلك، هناك تحدٍ آخر يتمثل في غياب القياس الشامل لأدوار المرأة غير التقليدية؛ فإسهامات المرأة في الثقافة والفنون وصناعة المعرفة لا تنعكس دائمًا في المؤشرات الإحصائية الرسمية، رغم تأثيرها العميق في بناء رأس المال الثقافي وتعزيز الهوية الوطنية. هذا القصور في القياس يؤدي إلى قراءة مجتزأة لدور المرأة في التنمية، ويحد من قدرة السياسات على استثمار طاقاتها الكاملة.

المقترحات السياساتية

اولاً: مأسسة قياس الأداء وربط السياسات بالمؤشرات

يرتكز هذا المقترح على إعداد قاعدة بيانات وطنية موحدة، وربط سياسات تمكين المرأة بمؤشرات أداء وطنية قابلة للقياس ومتابعة نتائجها سنويًا، مع تطوير مؤشرات خاصة لقياس مشاركة المرأة في القطاعات الثقافية والإبداعية.

الأثر المتوقع

توفير قراءة أكثر شمولًا ودقة لدور المرأة في التنمية، مما يتيح لصناع القرار توجيه الموارد بكفاءة أعلى، ويعكس حجم الإسهامات الحقيقية للمرأة في بناء المجتمع وصناعة الثقافة.

ثانياً: تعزيز المشاركة الاقتصادية عبر بيئة عمل مرنة وداعمة

يرتكز هذا المقترح على التوسع في تشريعات العمل المرن والعمل عن بُعد، وتوفير خدمات رعاية أطفال ميسورة الكلفة، إلى جانب تحسين منظومة النقل الآمن والميسر للمرأة، خاصة في المحافظات والمناطق البعيدة.

الأثر المتوقع:

تمكين الأمهات والنساء في المناطق الطرفية من الاستمرار في سوق العمل، مما يقلل من معدلات البطالة النسائية، ويرفع من نسبة المشاركة الاقتصادية، وينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي الوطني.

ثالثاً: توجيه التعليم والتدريب نحو مهارات المستقبل

يرتكز هذا المقترح على توجيه برامج التدريب المهني والتقني نحو المهارات المستقبلية كالذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا، والاقتصاد الرقمي، مع التركيز على دعم المرأة في المحافظات الأقل حظًا عبر برامج تنموية مستدامة.

الأثر المتوقع:

ردم الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ورفع التنافسية الاقتصادية للمرأة الأردنية محليًا وعالميًا، وتمكينها من قيادة التحول الرقمي.

رابعاً: الانتقال إلى القيادة والتأثير في صنع القرار

يرتكز هذا المقترح على تعزيز تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار في القطاعين العام والخاص على أساس الكفاءة والجدارة، وتحويل قصص النجاح النسائية إلى نماذج وطنية ملهمة تسهم في تغيير الصورة النمطية.

الأثر المتوقع:

ترسيخ ثقافة المشاركة الفاعلة، وضمان أن تصبح المرأة شريكًا كاملًا في رسم السياسات وصناعة القرار، مما يعزز من جودة السياسات العامة وشموليتها.

من 2018 إلى 2026 بلغة الأرقام، أين نقف الآن؟

الدرجة على مقياس 0-1 (1 = مساواة تامة) والمرتبة العالمية لكل محور:

المحور	المرتبة 2018	الدرجة 2018	المرتبة 2024	الدرجة 2024	الاتجاه
المشاركة الاقتصادية	144	0.375	129	0.536	▲ تحسّن
التحصيل التعليمي	45	0.998	45	0.998	ـ ثبات
الصحة والبقاء	102	0.971	140	0.957	▼ تراجع
التمكين السياسي	129	0.075	115	0.117	▲ تحسّن

المشهد الحالي 2025 — 2026

تحسن ترتيب الأردن في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين GGGI إلى المرتبة 122 عالمياً مقارنة بـ 123 في 2024.

استمرار تفوق الإناث في التعليم العالي، حيث بلغت نسبة الالتحاق الجامعي للإناث مقارنة بالذكور 1.51.

ارتفاع درجة المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى 0.552، وهو أعلى مستوى مسجل خلال السنوات الأخيرة.

تراجع ترتيب الأردن في محور التعليم والصحة مقارنة ببعض الدول نتيجة تحسن أداء دول أخرى بوتيرة أسرع.

تحسن مؤشر التمكين السياسي للمرأة إلى 0.120 مع استمرار التحسن التدريجي في التمثيل السياسي.

حصل الأردن على 52.5 نقطة في الإطار القانوني، و68.55 نقطة في الأطر الداعمة، و40.22 نقطة في تصورات الإنفاذ في مؤشر (WBL)

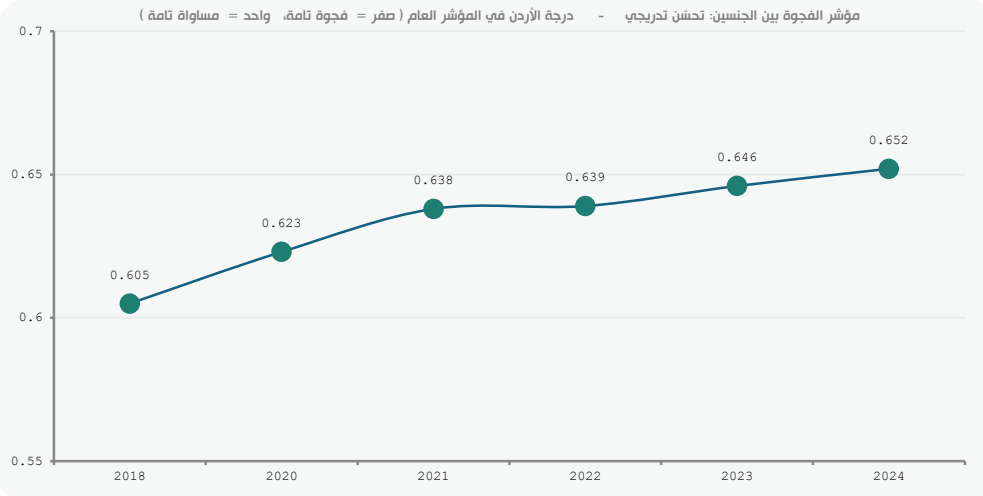

مشاهدات سياساتية:

- أثبتت المرأة الأردنية قدرتها على التفوق الأكاديمي والتعليمي، إلا أن هذا التفوق يحتاج إلى بيئة حاضنة لتحويله إلى أثر اقتصادي وسياسي ملموس.
- الدور الثقافي والمعرفي للمرأة الأردنية هو ركيزة أساسية في بناء الهوية الوطنية، ولكنه غير ممثل بشكل كافٍ في المؤشرات التنموية.
- الإصلاحات التشريعية، مثل الكوتا، ضرورية كخطوة أولى، لكنها غير كافية وحدها لتحقيق تمكين مستدام دون تغيير ثقافي ومؤسسي.

التوصيات:

- تركيز استراتيجيات التمكين القادمة على إزالة العوائق الهيكلية في سوق العمل، وتوفير حوافز ضريبية للشركات التي تدعم عدالة توزيع الأجور بين الذكور والنساء وتوفر بيئات عمل صديقة للأسرة.
- إصدار تشريعات صارمة تضمن المساواة الكاملة في الأجور بين الجنسين عن العمل ذي القيمة المتساوية، مع فرض عقوبات رادعة على المؤسسات التي تمارس تمييزاً في الرواتب أو العلاوات.
- ضرورة إدماج البعد الثقافي والإبداعي ضمن الاستراتيجيات الوطنية لتمكين المرأة، ودعم المبادرات التي تعزز دورها في الفنون والأدب والإعلام كأدوات للتأثير المجتمعي.
- إطلاق حملات وطنية مستدامة لتغيير الصورة النمطية حول أدوار النساء، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الشراكة المتكافئة بين الجنسين في مسيرة التنمية.
- الحماية الاجتماعية للقطاع غير المنظم، عبر تطوير مظلة حماية اجتماعية مرنة تشمل النساء العاملات في القطاعات غير الرسمية والزراعية، بما يضمن لهن التأمين الصحي والضمان الاجتماعي المستقل.

الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الورقة، أو أي جزء منها أو تخزينهما في نطاق استعادة المعلومات،

أو نقلهما بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المركز.